Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

المحكمة الجنائية الدولية

مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام

15-20 حزيران/يونيو 2011 - العدد رقم (92)

العناوين الرئيسية:

- تقرير التنمية في العالم لعام 2011 يعترف لأول مرة أن العدالة أمر ضروري لكسر دورة العنف والسماح بتقدم التنمية البشرية والاقتصادية، ص 6.

أبرز الوقائع:

- إشعار عام صادر عن مكتب المدعي العام: 30 يوماً أمام ضحايا أعمال العنف المرتكبة في ساحل العاج، منذ الانتخابات الرئاسية في عام 2010، لإرسال إقراراتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية حول إمكانية فتح تحقيق من قبل المدعي العام.
- مكتب المدعي العام يناقش أنشطته الجارية بشأن ليبيا وفلسطين، فضلاً عن الوضع في العالم العربي، مع النائب العام القطري ووزير العدل بالمجلس الوطني الإنتقالي الليبي ووزير العدل الفلسطيني.
- القاضي بلتازار غارزون يعقد اجتماعات مع مكتب المدعي العام لمناقشة أنشطة رصده في كولومبيا لصالح منظمة الدول الأمريكية.

مكتب المدعي العام يبلغ ضحايا الجرائم المزعومة في كوت ديفوار عن إمكانية إرسال إقراراتهم إلى القضاة حول إمكانية إجراء تحقيق

17 حزيران/يونيو – أبلغ مكتب المدعي العام ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في كوت ديفوار من قبل أي طرف من أطراف الصراع، في أعقاب الانتخابات الرئاسية في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أن المدعي العام سيطلب قريباً من الدائرة التمهيدية الثانية إذناً لفتح تحقيق في مثل هذه الجرائم المزعومة، بموجب المادة 15 (3) من النظام الأساسي.

يمكن لضحايا أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار إرسال إقراراتهم إلى قضاة الدائرة التمهيدية الثانية بشأن ما إذا كان ينبغي فتح تحقيق في مثل هذه الجرائم المزعومة. ويوجد أمام الضحايا أو ممثليهم القانونيين 30 يوماً من هذا الإشعار لرفع تعليقاتهم إلى الدائرة التمهيدية. ويمكن للضحايا رفع إقراراتهم خطياً إلى الدائرة التمهيدية من خلال قلم المحكمة، على العنوان البريدي أدناه:

المحكمة الجنائية الدولية -- الدائرة التمهيدية الثانية -- الوضع في كوت ديفوار
ص ب: 19519
CM 2500، لاهاي – هولندا

ويجوز للضحايا أيضاً إرسال إقراراتهم إلى الدائرة التمهيدية على العنوان الالكتروني التالي: otp.informationdesk@icc-cpi.int

يجوز للدائرة التمهيدية أن تطلب معلومات إضافية من أي من الضحايا الذين قدموا مثل هذه الإقرارات. ويمكن أن تعقد الدائرة جلسة معهم إذا رأت ذلك مناسباً.

وستعطي الدائرة إخطاراً بقرارها للضحايا الذين قدموا إقرارات بشأن طلب المدعي العام.

وإذا أذن القضاة بفتح تحقيق؛ فإن ذلك سيتيح أيضاً فرصة للضحايا للمشاركة في الإجراءات القضائية، وطلب تعويضات في مرحلة لاحقة.

مكتب المدعي العام يجتمع مع النائب العام القطري ووزيري عدل المجلس الوطني الإنتقالي الليبي والسلطة الوطنية الفلسطينية لمناقشة الأنشطة الجارية في مكتب المدعي العام والوضع في العالم العربي

16 حزيران/يونيو – عقد مكتب المدعي العام لقاءات مع النائب العام القطري الدكتور علي بن فطيس المري؛ ومع وزير العدل بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي محمد علاجي، ومع وزير العدل الفلسطيني علي خشان لمناقشة الحالات قيد التحليل والحالات قيد التحقيق، فضلاً عن تطورات الأوضاع في العالم العربي.

في اجتماع مع الوزير الليبي علاقي، أكد الوزير التزام الليبيين بتنفيذ أي مذكرات اعتقال تصدرها المحكمة، والتعاون التام مع مكتب المدعي العام في تحقيقاته؛ التي تستهدف نظام القذافي أو المتمردين. وذكر الوزير أن المجلس الوطني الإنتقالي الليبي سينسق مع الشركاء الدوليين الرئيسيين لتطوير إستراتيجيات لتنفيذ أي مذكرات اعتقال تصدر عن المحكمة الجنائية الدولية.

النائب العام القطري الدكتور علي بن فطيس المري (يسار)، وزير العدل الفلسطيني علي خشان (يمين)

في اجتماعه مع النائب العام القطري، الدكتور المري، استعرض المدعي العام مع النائب العام المؤتمر الإقليمي المشترك الأخير، الذي عُقد في العاصمة القطرية (الدوحة) في يومي 24 و25 أيار/مايو، بتنظيم مشترك من قبل المحكمة الجنائية الدولية ودولة قطر وجامعة الدول العربية. وقد تناولا المناقشات الجارية حول إمكانية تصديق عدد من دول المنطقة على نظام روما الأساسي، كما ناقشا المتابعة المحتملة لمؤتمر الدوحة.

وشارك المدعي العام أيضاً مع الوزراء في محاضرة قدمها الدكتور المري في مقر المحكمة، تحت عنوان: "*المحكمة الجنائية الدولية والعالم العربي: نحو شراكة ضرورية*".

القاضي بالتازار غارثون يشارك في بعثة منظمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا

14 حزيران/يونيو – عقد القاضي بالتازار غارثون اجتماعات مع مكتب المدعي العام لمناقشة نشاطاته الجارية كمستشار لدى "بعثة دعم عملية السلام في كولومبيا" التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وتتمتع البعثة التي تأسست عام 2004 بدعم وتمويل من قبل عشرين دولة من خلال منظمة الدول الأمريكية، بما في ذلك اسبانيا وكندا وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. لقد طلب رئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس، التعاون من جانب منظمة الدول الأمريكية واسبانيا في هذا الصدد.

ترمي أهداف منظمة الدول الأمريكية إلى تطوير أنشطة الدعم فيما يتعلق بتنفيذ القانون الكولومبي للعدل والسلام، ومسائل التسريح، ودعم الضحايا، فضلاً عن رصد القانون الجديد الخاص بالضحايا، الذي يشمل التعويضات المالية ورَدُّ الأراضي إلى أصحابها الشرعيين. وكُلفت أيضاً منظمة الدول الأمريكية بمراقبة عملية السلام ومختلف الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والجماعات المسلحة والمجتمع المدني.

إن تعيين القاضي غارثون مثال ملموس للتكامل القضائي والجمع بين الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لدعم المساءلة وتحقيق سلام دائم في كولومبيا.

1- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الفترة المُستعرضة، عرض مكتب المدعي العام 19 ملفاً في القضايا المختلفة كما قام بثلاث مهمات إلى دولتين.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في آذار/مارس 2004، أحالت جمهورية الكنغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي حزيران/يونيو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة مركزاً أولاً على منطقة إيتوري؛ حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسة بعض الجرائم الشديدة الخطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديلو وبوسكو نتاغاندا قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية. وفي 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديلو. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2010، أنهى الادعاء العام تقديم قضيته. ولا يزال بوسكو نتاغاندا هارباً من العدالة. وفي أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في محافظتي مقاطعة كيفو. وفي 28 أيلول/سبتمبر 2010، أصدر القضاة مذكرة اعتقال تحت الأختام بحق كاليكست مباروشيمانا؛ الأمين التنفيذي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد تم اعتقاله في باريس في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2010، وسُلِمَ للمحكمة في 25 كانون الثاني/يناير 2011. وقد تم تحديد تاريخ 17 آب/أغسطس 2011 موعداً لعقد جلسة إقرار التُّهم بحقه.

15 حزيران/يونيو – في 9 حزيران/يونيو، أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية قراراً بشأن طلب اللجوء الذي تقدم به سجناء جمهورية الكونغو الديمقراطية الثلاث، الذين تم نقلهم للإدلاء بشهادتهم كشهود دفاع في محاكمة كاتانغا / نغودجولو. وقد حددت الدائرة أنه لا يمكن إعادة الشهود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية طالما ظل قرار السلطات الهولندية بشأن طلبات اللجوء معلقاً. ورأى الادعاء العام أن للمحكمة "*واجب قانوني لإرجاع السجين دون إبطاء إلى الدولة التي تطلبه*" بموجب المادة 93 (7) (ب) *ولا ينبغي إيقاف هذه العملية نظراً لطلب اللجوء المحتمل. وينبغي البت في هذه المسألة في المقام الأول من قبل سلطات الدولة المضيفة، التي يمكن أن تطلب من الدائرة تعليق عودة السجناء إذا كانت تعتبر وجودهم ضرورياً لأغراض البت في طلبات لجوؤهم*". كما رأى الادعاء العام أن "*مع غياب إشارة تدل على أن السجناء سيتعرضون للأذى بسبب تعاونهم مع المحكمة (المادة 68 (1))، ينبغي للمحكمة أن تخطر سلطات الدولة المضيفة بخصوص طلب اللجوء وتمنحها مهلة قصيرة لتلقي تعليقاتها بشأن كيفية المضي قدماً. فإنه لا ينبغي، مع ذلك، وقف إعادة السجناء إلى أجل غير مسمى، كما فعلت في هذه الحالة. سيؤثر هذا القرار على مستقبل تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المحكمة في هذه القضية وغيرها، بما في ذلك حماية شهود الادعاء العام. إن مثل هذه الحماية هي مسؤولية سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية*

نفسها، التي يُزعم، أنها قد تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بالشهود DRC-D02-P-0228, DRC-D02-P-0236, DRC-D02-P-0350". وأضاف الادعاء العام أن "هناك حاجة إلى أن تصدر دائرة الاستئناف قراراً رسمياً يؤكد أن القانون وممارسة المحكمة في قضية جوهرية مثل التعاون يتطور بطريقة متماسكة وموحدة، وسوف يوفر القرار التوجيه لهذه الدائرة وغيرها لتفسير وتطبيق القانون".

15 حزيران/يونيو – أبرزت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كاترين براج، أعمال العنف واسعة النطاق التي لا تزال ترتكبها الجماعات المسلحة [مثل جيش الرب للمقاومة] ضد المدنيين في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقالت أنها كانت في جلسة مع إدارة عمليات حفظ السلام، وذلك لمناقشة إعادة توزيع القوات من أجل زيادة وجود بعثة الأمم المتحدة في المناطق النائية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

1-2- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي تموز/يوليو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، وفينسنت أوتي (يُدَّعَى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، وأوكوت أودهيامبو، وراسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، ودومينيك أونجوين. ولم يُبَتّ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من ألفين شخص، واختطف أكثر من 2500 شخص، وشرد ما يفوق تماماً 300 ألف شخص في جمهورية الكنغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون تلك الفترة، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 120 ألف شخص كما قتل ما يقرب من 450 شخصاً واختطاف أكثر من 800 شخص في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

1-3- الحالة في دارفور - السودان

في آذار/مارس 2005، أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي حزيران/يونيو 2005، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته. وقد أصدرت المحكمة ثلاث مذكرات اعتقال بحق أحمد هارون وعلي كوشيب وعمر البشير؛ لم يُبتّ فيها بَعد. كما أصدرت المحكمة أيضاً ثلاث مذكرات استدعاء بحق كل من بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وفي 12 تموز/يوليو، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمر اعتقال ثانٍ بحق عمر البشير في ثلاث تُهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق جماعات الفور والمساليت والزغاوة الإثنية: الإبادة الجماعية بالقتل والإبادة الجماعية بإلحاق أذى بدني أو عقلي جسيم والإبادة الجماعية بتعمد فرض ظروف حياتية على الجماعات المستهدفة يراد بها تدميرها المادي. وقد مَثُلَ أبو قردة طوْعاً أمام المحكمة بموجب مذكرة استدعاء. وفي 19-30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة إقرار التُهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفضت بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً أبلغ بموجبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان مع المحكمة" في القضية المرفوعة بحق هارون وكوشيب. في 17 حزيران/يونيو، مَثُلَ عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس طوعاً أمام المحكمة الجنائية الدولية للردِّ على مزاعم بارتكابهما جرائم حرب لدورهما في الهجوم الذي شُنَّ على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في حسكنيتا في عام 2007. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2010، عقدت الدائرة التمهيدية الأولى جلسة لإقرار التُهم بحق بندا وجربو. في 6 آذار/مارس 2011، أكدت الدائرة التمهيدية الأولى كل التُهم الموجهة ضد بندا وجربو، ولكنها لم تُحدد بعد موعداً للمحاكمة.

1-4- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي أيار/مايو 2007، بدأ مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة مذكرة اعتقال واحدة بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة لإقرار التُهم. وفي 15 حزيران/يونيو 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة الابتدائية الثالثة للمحاكمة. في الوقت ذاته، يواصل مكتب المدعي العام مراقبة مزاعم الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، بدأت المحاكمة. وقد قررت هيئة الدفاع عدم استئناف القرار المُتخذ في 17 كانون الأول/ديسمبر المتعلق بمراجعة احتجاز السيد جان بيير بيمبا، وفقاً لقرار دائرة الاستئناف بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

1-5- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته الأولية في أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008 في كينيا. في 9 تموز/يوليو 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوماً يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد عنان. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كل من الرئيس ورئيس وزرائه بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخصاً؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أخرى من الحالات غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخصاً بجروح في خضم الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيقات في الحالة؛ تغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيو 2005 إلى 26 تشرين

الثاني/نوفمبر 2009. وفي الفترة 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها؛ كما قام بزيارة ثانية في الفترة 1-3 كانون الأول/ديسمبر. في 15 كانون الأول/ديسمبر 2010، أودع المدعي العام طلبين لإصدار مذكرتي استدعاء بحق ستة أشخاص، هم: وليام ساموي روتو، هنري كيبرونو كوسجي، جشوا آراب سانغ، فرانسيس كيميري موثورا، اوهورو ميوغاي كينياتا، محمد حسين علي. ووفقاً للأدلة، يُزعم أن هؤلاء الأشخاص الستة يتحملون المسؤولية الكُبرى عن الأحداث. وفي 8 آذار/مارس 2011، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية مذكرات الاستدعاء الست. وقد طلبت منهم الدائرة المثول أمام المحكمة في يومي 7 و8 نيسان/أبريل 2011.

1-6- ليبيا

في 26 شباط/فبراير 2011، أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار رقم 1970 (2011). وفقاً لنظام روما الأساسي، سيمضي المدعي العام قُدماً في التحقيق ما لم يكن هناك أي أساس معقول للاعتقاد بأن الجرائم التي تقع تحت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لم يتم ارتكابها. بعد فحص أولي للمعلومات المتاحة، قرر المدعي العام فتح تحقيق في 3 آذار/مارس 2011. وفي 16 أيار/مايو، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الأولى إصدار مذكرات اعتقال بحق الزعيم الليبي معمر القذافي أبو مينيا وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي.

16 حزيران/يونيو – صرحت وزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون، قائلة: "*لشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ بسبب حالات الاغتصاب واسعة النطاق، التي تفيد بها التقارير الواردة من ليبيا. منذ أن قامت إيمان العبيدي باقتحام فندق في طرابلس بشجاعة في 26 آذار/مارس وكشفت عن أن عناصر قوات أمن القذافي قاموا باغتصابها، تجرأت نساء أُخريات على الحديث عن الأفعال الوحشية الرهيبة التي تعرضن لها. في الآونة الأخيرة، اتخذت المحكمة الجنائية الدولية علماً بالأدلة المروعة المتعلقة بحالات الاغتصاب الواسعة النطاق الممنهجة المرتكبة في ليبيا. وثمة حاجة إلى إجراء تحقيق شامل في هذه المسألة لتقديم الجناة للعدالة. [...] تحاول قوات الأمن التابعة للقذافي ومجموعات أُخرى في المنطقة تقسيم الشعب باستخدام العنف ضد النساء والاغتصاب كأدوات للحرب. إن الولايات المتحدة تدين هذه الأفعال بأشد العبارات الممكنة. إنها إهانة لجميع الناس الذين يتوقون للعيش في مجتمع خال من العنف مع احترام حقوق الإنسان الأساسية. ونحث جميع الحكومات على إجراء تحقيقات فورية وشفافة في هذه المزاعم، ومحاسبة من تثبت مسؤوليتهم*".

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الإخطارات المقدمة بموجب المادة (15) والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

يُعتبر التحقيق الأولي بمثابة المرحلة الأولي من مراحل أنشطة مكتب المدعي العام؛ إذ يتم من خلاله تحديد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق في حالة ما. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، يجب التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، يجب التأكد من عدم تعارض فتح المدعي العام للتحقيق المحتمل مع مصالح العدالة. خلال هذه المرحلة، يقوم مكتب المدعي العام - تمشياً مع المادة (15) - بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة؛ بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي في حالة ما لا يعني بالضرورة أن تحقيقاً فعلياً سيتم فتحه.

1-2- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم ارتكاب جميع الأطراف الفاعلة لجرائم تدخل في نطاق الولاية القضائية للمحكمة. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في كولومبيا. ويحقق المكتب في مزاعم ارتكاب جرائم تدخل في نطاق الولاية القضائية للمحكمة، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

3-2- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3,817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. وفي 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. وقد قام المكتب بزيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010. وتم إجراء مهمة ثانية إلى جورجيا في شهر حزيران/ يونيو 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. وسيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا كانت هناك جرائم مرتكبة تدخل في نطاق الولاية القضائية للمحكمة. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. وفي 15- 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وفي 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام "مُلخص من التقارير حول ما إذا كان الإعلان المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية يستوفي المتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في 17-18 تموز/يوليو 2009، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان. في 4 أيار/مايو 2011، أكد رئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، رغبته في أن يجري مكتب المدعي العام تحقيقات مستقلة ومحايدة في أخطر الجرائم التي ارتُكبت منذ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 على أراضي كوت ديفوار بأكملها. في 19 أيار/مايو، أبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية رئيس المحكمة عن عزمه على تقديم طلب إلى الدائرة التمهيدية للحصول على إذن لفتح تحقيق في الوضع السائد في كوت ديفوار منذ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

2-6- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليو 2003، تتمتع المحكمة الجنائية الدولية على هذا الأساس بولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من قِبل مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في كناكري وفقاً للمادة (15) من النظام الأساسي للمحكمة. وفي كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد للإطمئنان على أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. خلال الفترة من 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام بعثة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. وخلال الفترة من 19 إلى 21 أيار/مايو، التقت بعثة ثانية من مكتب المدعي العام مع وزير العدل الغيني العقيد لوهالمو والقضاة الغينيين. وخلال الفترة من 8 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، ذهبت بعثة ثالثة من مكتب المدعي العام برئاسة نائبة المدعي العام بنسودا واجتمعت إلى الرئيس سيكوبا كوناتي وإلى رئيس الوزراء دوري، بالإضافة إلى كلا المرشحين في الانتخابات الرئاسية. وقد عرضت السلطات الغينية استعدادها للتعاون الكامل مع المحكمة.

2-7- نيجيريا

في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في الحالة في نيجيريا. وتُعتبر نيجيريا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 27 أيلول/سبتمبر 2001. وكان مكتب المدعي العام يقوم بتحليل الجرائم المزعومة التي ارتُكبت في وسط نيجيريا منذ منتصف عام 2004 ويتطلع إلى التعامل بصورة بناءة مع السلطات النيجيرية حول هذه القضية.

2-8- هندوراس

في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في الحالة في هندوراس. وتُعتبر هندوراس دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 1 تموز/يوليو 2002. لقد تلقى مكتب المدعي العام عدداً كبيراً من الاتصالات حول الجرائم المرتبطة بانقلاب حزيران/يونيو 2009. كانت هناك ادعاءات مختلفة يتعلق معظمها بحالات تعذيب مزعومة واسعة النطاق وباعتقالات طالت أكثر من ألف شخص في يوم واحد. واجتمع مكتب المدعي العام مع مستشار مكتب وزير هندوراس في لاهاي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي قدم معلومات ذات صلة ووعد بالتعاون الكامل مع المحكمة.

2-9- جمهورية كوريا

في 6 كانون الأول/ديسمبر 2010، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في الحالة في جمهورية كوريا. وتُعتبر جمهورية كوريا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2002. وقد تلقى مكتب المدعي العام اتصالات تزعم أن قوات كوريا الشمالية ارتكبت جرائم حرب داخل أراضي جمهورية كوريا. ويجري المكتب حالياً تقييماً لمعرفة فيما إذا كان يمكن أن يُشكل البعض من هذه الحوادث جرائم حرب تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. والأحداث هي: (أ) قصف جزيرة يونيونغ في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 الذي أسفر عن مقتل جنود بحريين ومدنيين جنوب كوريين وإصابة آخرين كثيرين. و(ب) إغراق سفينة حربية جنوب كورية، *تشيونان*، بنسفها بطوربيد يُزعم أن غواصة شمال كورية قد أطلقتها في 26 آذار/مارس 2010؛ مما أسفر عن مقتل 46 شخصاً.

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

أيار/مايو 2011 - تقرير التنمية في العالم لعام 2011، الصادر عن البنك الدولي والمنشور في أواخر أيار/مايو، أقرَّ لأول مرة بأن العدالة والمساءلة القضائية والجهود المبذولة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أو معالجتها ضرورية لكسر دورة العنف والسماح للتنمية البشرية والاقتصادية بالإنطلاق. في مناقشة كيفية كسر دائرة العنف، جاء في التقرير: "*يجوز إبداء نية مبكرة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، حتى لو إستغرقت العمليات وقتاً طويلاً. البلدان الخارجة من العنف الشديد غالباً ما تحمل إرث انتهاكات حقوق الإنسان والصدمة النفسية، الذي يُحطم الأعراف الاجتماعية أو يفسخ العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن [...]. مع الثقة المهمة جداً لتحقيق الاستقرار والانتعاش، أبدت بعض المجتمعات التزامات مبكرة تُجاه العدالة الانتقالية. وتشمل هذه الجهود الخطوات المؤدية إلى تشكيل لجان الحقيقة، ووضع برامج التعويضات للضحايا، ومبادرات مكافحة الإفلات من العقاب؛ التي قد تنطوي على محاكمة أسوأ منتهكي حقوق الإنسان وفحص قوات الأمن فحصاً دقيقاً. سترسل مثل هذه المبادرات إشارات قوية حول التزام الحكومة الجديدة بسيادة القانون*".

21 حزيران/يونيو - أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش بياناً بشأن التقارير الإعلامية الأخيرة التي تُشير إلى أن الرئيس البشير سيتوجه إلى الصين في 27 حزيران/يونيو لمناقشة علاقة السودان مع الصين وتعزيز السلام في السودان: "*يجب أن يكون استهزاء البشير بمذكرات الاعتقال الدولية مدعاة للإدانة، وليس للدعوة. بدلاً من ذلك، ينبغي على بكين أن تستخدم نفوذها للضغط من أجل العدالة في دارفور [...]. وتوجد فرصة أمام الصين لإظهار تأييدها لشعوب أفريقيا. كما ينبغي على بكين أن تفعل الشيء الصحيح وتسحب الدعوة أو أن تعتقل البشير في حال دخوله إلى الأراضي الصينية*".

5- الفعاليات القادمة

- 21-23 حزيران/يونيو – نائبة المدعي العام، بنسودة، تشارك في المنتدى العالمي للعدالة، برشلونة.
- 4-8 تموز/يوليو - نائبة المدعي العام، بنسودة، تشارك في ورشة عمل مؤسسة وايامو للاتصالات: "إن المعركة ضد الإفلات من العقاب: تخترق الدرع؟ هل حقوق الحصانة، ومفاوضات السلام، والقوانين الوطنية للعفو تتعارض مع القانون الجنائي الدولي؟"، غابورون (بوتسوانا).
- 28-30 آب/أغسطس - نائبة المدعي العام، بنسودة، تشارك في المنتدى السنوي الخامس لـ "حوارات القانون الدولي الإنساني، تشاتاقوا (نيويورك).
- 29 آب/أغسطس – المدعي العام، مورينو اوكامبو، يشارك في ندوة المنتدى السياسي الأوروبي لعام 2011، ألباخ (النمسا).

* *تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني:* Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int